

Distr.
LIMITED

TD/B/50/L.4/Add.1
1 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة التعاون التقني: استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني

إضافية

مرفق

استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني

١ - أعدت استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الجزء الثاني من الدورة الأربعين للفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٣، وفيها أحاطت الفرقة العاملة علماً بالمعلومات المقدمة من الأمانة في الوثيقة TD/B/WP/167، "مذكرة مقدمة من الأمانة"، وما أشير إليه من أنه سيجري إعداد مشروع جديد لاستراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني وعرض هذا المشروع على الفرقة العاملة في دورتها الحادية والأربعين كي تنظر فيه الدول الأعضاء.

النطاق والمبادئ التوجيهية والأهداف

٢ - تحدد الاستراتيجية أنشطة الأونكتاد التنفيذية التي تتناول المشاكل العملية للتجارة والتنمية في حقبة العولمة والتحرير. والقصد منها هو تعزيز فعالية وأثر مجمل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بوصفها مكملاً أساسياً للعمل التحليلي الذي تقوم به هذه المؤسسة في مجال السياسات العامة وعمل آلياتها الحكومية الدولية.

٣- ويتمثل الهدف من التعاون التقني للأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين القدرة المحلية لهذه البلدان على مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي يتيحها هذا الاندماج، وعلى وضع وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الخاصة بها. وتتوقف فعالية التعاون التقني على مدى توفر المدخلات الوطنية، وبخاصة مستوى الإسهام القطري والقدرة المحلية التي تطورها كل عملية، وعلى الترابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية والآليات العالمية الملائمة للتنمية.

٤- وفي هذا الصدد، سيركز التعاون التقني للأونكتاد، بصفة خاصة، على تطوير القدرات البشرية والمؤسسية والإنتاجية والتصديرية لجميع البلدان المستفيدة. وسوف تكون الأنشطة المضطلع بها داعمة لسياسات الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات العالمية.

٥- وينبغي أن يكون التعاون التقني للأونكتاد موجهاً نحو البلدان النامية التي هي في أمس الحاجة إلى هذا التعاون. وستحظى أقل البلدان نمواً بالأولوية في الحصول على المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. وينبغي معالجة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبعض البلدان النامية الصغيرة والضعيفة هيكلية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تعاونه التقني مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦- وسيعتمد الأونكتاد، في توفير خدماته في مجال التعاون التقني، على ما يتمتع به من خبرة فنية بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ولهذه الغاية، ستكون الأعمال التحليلية والأنشطة التنفيذية داعمة لبعضها البعض إلى حد أبعد، بهدف ضمان التماسك فيما بين المجالات الموضوعية للخبرة الفنية التي يتمتع بها الأونكتاد.

٧- وسيحدد التعاون التقني للأونكتاد على ضوء النتائج التي يتمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر، وعلى أساس أولويات برنامج عمله المحددة في الوثيقة الختامية للأونكتاد العاشر، وعلى النحو المبين في المقررات ذات الصلة لمجلس التجارة والتنمية، فضلاً عن النتائج ذات الصلة للمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً، مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، والمؤتمرين الوزاريين الرابع والخامس لمنظمة التجارة العالمية، والمؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٨- وستقوم الدول الأعضاء باستعراض وتحديث الاستراتيجية، حسب الاقتضاء، على ضوء احتياجات التنمية الناشئة ولايات الأونكتاد.

٩- وسيتم استخدام مختلف أدوات التعاون التقني القصير والمتوسط الأجل، حسب مقتضى الحال، وفقاً لطبيعة وأهداف كل عملية أو كل برنامج من أجل الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمستفيدين. وسوف يركز التعاون التقني للأونكتاد على تنمية القدرات، دون إغفال التدخلات القصيرة الأجل والمحددة الأهداف. وهذا التركيز ينطوي على تعزيز القدرة المحلية للبلدان النامية على صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات النمو الداخلي من أجل: ١٠` تطوير وتنويع قطاعها الإنتاجي المحلي؛ و ٢٠` تصميم وتنفيذ سياسات التجارة والاستثمار واستراتيجيات التفاوض؛ و ٣٠` تطوير خدمات دعم التجارة ضمن إطار أهدافها الإنمائية مع مراعاة البيئة الدولية المتطورة.

١٠- واستناداً إلى التركيز على تطوير القدرات، سيتسم التعاون التقني للأونكتاد بالسماوات التالية:

- (أ) سيكون هذا التعاون موجهاً على أساس الطلب وقائماً على أساس احتياجات المستفيدين؛
 - (ب) سوف يصمم وينفذ بطريقة تكفل مساهمة المستفيدين وتدعم جهود التنمية الوطنية؛
 - (ج) سيتم الاضطلاع بعمليات تصميم البرامج وصياغتها وتنفيذها على أساس التنسيق الوثيق مع المستفيدين والمناخين؛
 - (د) سوف يتمثل محور التركيز الرئيسي في استهداف الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل، مثل الاحتياجات لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية؛
 - (هـ) سيتم إيلاء اهتمام خاص للهدف المتمثل في ضمان استدامة المشاريع والبرامج؛
 - (و) من أجل زيادة فعالية أنشطة التعاون التقني وتعزيز أثرها، سيتم اعتماد نهج متدرج في صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة؛
 - (ز) سيتم تصميم البرامج وتنفيذها بالتعاون مع الوكالات الدولية والإقليمية التي توفر خدمات التعاون التقني ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، وفي إطار الشراكة مع الأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية.
- ١١- وسيؤخذ بنهج متكامل إزاء توفير خدمات التعاون التقني سواء على مستوى الأونكتاد أو على المستوى المشترك بين المؤسسات.

(أ) فعلى مستوى الأونكتاد، ومن خلال زيادة التعاون فيما بين الشعب، سيشمل النهج المتكامل تقديم خدمات شاملة ومتعددة التخصصات في مجال التعاون التقني وتطوير القدرات في المجالات التي تدخل في نطاق خبرة الأونكتاد، مما يجعل عمليات الأونكتاد أكثر تماسكاً ويقلل من تواتر التدخلات المتقطعة؛

(ب) وعلى المستوى المشترك بين المؤسسات، سيسعى الأونكتاد إلى تعزيز التعاون وزيادة الأنشطة المشتركة مع سائر الوكالات التي توفر خدمات المساعدة التقنية في مجالي التجارة والاستثمار، وبخاصة مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وغير ذلك من المؤسسات الحكومية الدولية، بما فيها المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. وسيتمثل الهدف الرئيسي لتعاون الأونكتاد مع الجهات الأخرى المقدمة لخدمات التعاون التقني في مجالي التجارة والاستثمار في مضاعفة أثر العمليات إلى أقصى حد ممكن وتعزيز أوجه التكامل بين المؤسسات لكي تستفيد من خبرات بعضها البعض، مع مراعاة ولاياتها ومزاياها النسبية، وزيادة التأزر وتجنب الازدواجية في العمل. وسيتم استخدام أدوات مثل مذكرات التفاهم وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، حسب مقتضى الحال، من أجل تحديد المضمون المحدد للتعاون فيما بين المؤسسات وأوجه التكامل فيما بينها.

١٢ - ووفقاً للاحتياجات المحددة في كل حالة، فضلاً عن الموارد البشرية والمالية المتاحة، سيتم تشجيع الأنشطة الإقليمية والأقليمية التي تعود بالفائدة على عدد أكبر من المستفيدين.

١٣ - ورهناً بتوافر الموارد البشرية والمالية، سيتم تكثيف الأنشطة على المستوى القطري. وهذا ينطبق بصفة خاصة على مواضيع وطرائق التعاون التقني التي تتطلب عمليات مكثفة طويلة الأجل على المستوى الوطني تراعي متطلبات كل حالة، وفقاً لمصالح الجهات المستفيدة والتزامها بدعم العملية. وفي هذا الصدد، سيزداد التعاون وتنفيذ المشاريع المشتركة مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والوكالات ذات الصلة الممثلة ميدانياً، لا سيما في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات التجارية والإنمائية الوطنية للبلدان. وبالمثل، سوف يسعى الأونكتاد إلى زيادة المشاركة في الآليات القائمة على المستوى القطري، مثل آلية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي، واجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأشكال الرئيسية للتعاون التقني

١٤ - سيركز التعاون التقني للأونكتاد على إجراء التحليلات في مجال السياسة العامة، وتطوير القدرات المؤسسية، وتنمية القدرات البشرية. وفيما يتعلق بأشكال التعاون التقني، ستشمل أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، ضمن ما تشمله، ما يلي:

- (أ) عمليات تبادل الخبرات في مجال التنمية؛
- (ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- (ج) إجراء دراسات حالات ودراسات مواضيع وطنية حول قضايا إنمائية معينة كجزء من برنامج عمل الأمانة وكإسهام في المداولات على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الخبراء؛
- (د) إجراء عمليات استعراض للسياسات العامة في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وإجراء عمليات تقييم مدى كفاءة الخدمات الداعمة للتجارة؛
- (هـ) توفير خدمات استشارية على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية؛
- (و) الاضطلاع بأنشطة قطرية متكاملة على مستوى الأونكتاد لصالح بلدان مختارة في سياق التنسيق على المستوى القطري، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛ وينبغي أن تسهم هذه البرامج أيضاً في حوارات السياسة العامة التي تجرى في إطار الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي وفي اجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (ز) تقديم الدعم لأغراض تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، بما في ذلك، استحداث مجموعات أدوات (مثل برامج الحاسوب والأدلة المتعلقة بأفضل الممارسات) وإسداء المشورة وتوفير التدريب بشأن تطبيقها والاستفادة منها في البلدان المستفيدة؛
- (ح) الاضطلاع بأنشطة تدريبية تشمل برامج منظمة لتنمية الموارد البشرية وتهدف إلى تعزيز قدرات التدريب والبحث على الصعيد المحلي، كما تشمل تنظيم حلقات تدريبية متخصصة وحلقات دراسية إطلاعية؛
- (ط) نشر المعلومات عن التجارة والاستثمار والمسائل المتصلة بهما من قواعد بيانات الأونكتاد وتعميمها على البلدان النامية لاستخدامها من قبل الحكومات والمجتمع المدني.

١٥ - كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل تطوير المبادئ التوجيهية لإقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة فيما يتعلق بإشراكها في المناقشات المواضيعية وفي توفير خدمات التعاون التقني. وهناك عدة منظمات غير حكومية أصبحت اليوم شريكة كاملة في بعض برامج الأونكتاد، وهو ما ينبغي أن يحدث بمزيد من التواتر في المستقبل. وسيتم تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من جميع مناطق العالم وذلك بوصفها مستفيدة من الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد وفقاً للأولويات الوطنية، من ناحية، وبوصفها

مصادر للتجارب والخبرات المتصلة بهذه الأنشطة من ناحية أخرى. وسيولى اهتمام خاص، في تصميم العمليات وتنفيذها، لإقامة الشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة في البلدان المستفيدة.

١٦- ولدى تنفيذ أنشطة التعاون التقني، ومن أجل تيسير تبادل الدروس المستفادة من التجارب الإنمائية، ينبغي أن تتركز الجهود على بناء القدرات المؤسسية. وسيقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) تعزيز الخبرات والمؤسسات الوطنية والاستفادة منها بالكامل، حتى تكون الجهات الوطنية صاحبة المصلحة شريكة فعالية في تصميم هذه الأنشطة وتنفيذها من خلال تحديد الأولويات، وتوفير المهارات والموارد؛

(ب) تعزيز الربط الشبكي، بما في ذلك ترتيبات التوأمة، فيما بين المؤسسات العاملة في الميادين المتماثلة أو المترابطة، بما فيها المؤسسات القائمة في البلدان المتقدمة؛

(ج) الاستفادة من المؤسسات والخبرات القائمة في بلدان نامية أخرى باستخدام طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

الرصد والتقييم

١٧- سيتم رصد المشاريع والبرامج على أساس مستمر من حيث أثرها في التنمية - بخاصة من وجهة نظر تنمية القدرات الوطنية - ومن حيث فعاليتها مقارنة بتكلفتها. ولتيسير القيام بذلك، سيتم تحديد أهداف قابلة للقياس عند استهلال المشاريع. وهذا يشمل مقاييس أداء ومؤشرات إنجاز توضع في مرحلة صياغة المشروع وترسي الأساس أيضاً لتقييم المشروع.

١٨- وستخضع مشاريع وبرامج مختارة لتقييم مستقل، بالاتفاق مع كل من البلد أو البلدان المستفيدة والجهة أو الجهات المانحة. وستبحث عمليات التقييم أثر الأنشطة مقارنة بأهدافها وستقترح توصيات عملية لمعالجة أوجه القصور. وستنظر الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، في كل سنة، في دراسة متعمقة بشأن برنامج التعاون التقني.

١٩- وسيستعرض المجلس أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك مدى فعاليتها مقارنة بتكلفتها. وستساعده في هذه المهمة الفرقة العاملة التي ستجتمع لهذا الغرض قبل انعقاد المجلس مباشرة.

٢٠- ولضمان دمج العمل التحليلي والتعاون التقني دمجاً فعالاً، يُعهد بمسؤولية إعداد المشاريع وتنفيذها إلى كيان الأمانة المقابل المسؤول عن برنامج العمل. وسيكون قسم التعاون التقني التابع للأونكتاد مسؤولاً عن ضمان التماسك الكلي لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة وتنفيذ الاستراتيجية.

٢١- وستمارس الأمانة رقابة صارمة على الجودة من خلال الالتزام بمعايير الجودة المتعارف عليها في مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٢٢- وستُحسَّن إدارة التعاون التقني بتبسيط الإجراءات الإدارية. وستُخصص للبرنامج الفني المسؤول، على نحو شفاف ومنصف، حصة مناسبة من تكاليف الدعم التي يتلقاها الأونكتاد لتنفيذ المشاريع.

تقديم الدعم من قبل الدول الأعضاء

٢٣- من أجل دعم الأهداف الطويلة الأجل التي ينطوي عليها التركيز على تنمية القدرات، ستتعاون الجهات المانحة والبلدان المستفيدة، فضلاً عن الأمانة، لضمان أن تؤدي الموارد البشرية والمالية المخصصة لتنفيذ هذه الاستراتيجية إلى بلوغ المستوى اللازم من حيث إمكانية التنبؤ والقابلية للاستدامة، ولهذا الغرض، ستولى الأولوية للأنشطة المستدامة الأطول أجلاً، ولا سيما من خلال العمل بآليات تمويل متعدد السنوات والعمليات المشتركة بين الشعب على أساس الأولويات المواضيعية المحددة في برنامج عمل الأونكتاد.

الجلسة العامة ١٥٩

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
